الإجابة النموذجية لمقياس: السياسة المقارنة 01، لطلبة السنة ثالثة ليسانس، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، الامتحان العادي، السداسي الأول، من السنة الجامعية 2025/ 2026. د. فضيل براهيم مزاري

مقدمة: تلعب النخب الحاكمة أدوراً محورية في تحديد السياسات التي تستهدف التغيير الاجتماعي، لا سيما في المجتمعات التقليدية التي تعاني من ضعف في التكوين العليمي والمهني العصري؛ فكثيراً ما انتهجت النخب الحاكمة استراتيجيات التعليم الوطني كمدخل لنقل المجتمع من حالته التقليدية إلى مجتمع عصري متشبع بالأفكار العقلانية، ليستجيب لمتطلبات سوق الشغل العالمية، مستلهمةً في هذا تجارب الدول الأوروبية؛ في هذا الإطار يبرز النموذجين التونسي والجزائري كمثال لدور النخب في بناء مجتمع حداثي قادر على مواكبة التطورات العالمية من علم وتقنية وفكر عقلاني حداثي بعيداً عن الأفكار القدرية التقليدية التي ورثتها عن المجتمع ومؤسساته التعليمية العتيقة مثل الكتاتيب القرآنية والزوايا وغيرها.

الإشكالية: إلى أي مدى ساهمت النخب السياسية التونسية والجزائرية في بناء مجتمعين حداثيين في كلا البلدين؟

التساؤلات الفرعية:

- كيف يمكن تفسير دور النخب السياسية في عملية التحديث الإجتماعي
- كيف ساهمت النخب السياسية التونسية والجزائرية في بناء مجتمع حداثي؟

المحور الأول (الإطار النظري): مفاهيم أساسية في التحديث الاجتماعي ونظرية النخبة

أولاً: مفهوم التحديث الاجتماعي

يُعرف التحديث الاجتماعي بأنه عملية انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلى أنماط تكنولوجية، وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبيا. ويرى "Black. Sereel" أن المجتمعات الحديثة تتميز بنمو المعرفة الجديدة، أي بوجود إنسان له قدرة متزايدة على فهم أسرار الطبيعة، وتطبيق معارفه في شؤون حياته المختلفة.

ويمكن تحديد سيمات شخصية الإنسان الحديث في أربعة نقاط :

- أنه مواطن متعلم ومشارك.
- لديه شعور ملحوظ بالكفاءة الشخصية.
- مستقل بذاته إلى درجة كبيرة في علاقته بالمصادر التقليدية للتأثير.
- مستعد للخبرات والآراء الجديدة أي أنه منفتح عقليا ومرن.

يرى "ماكس فيبر" أن المجتمع الحديث برز مع بداية التحول من المعتقدات التقليدية التي ترتكز على الشعوذة، والعادات الاجتماعية، وبدأ الأفراد عوضاً عن ذلك يتبنون أساليب التفكير العقلاني التي تأخذ في الاعتبار معايير الكفاءة وتوقعات المستقبل، وأطلق مصطلح "الترشيد العقلاني" على تنمية العلوم والتقنيات، كما أطلق مصطلح "إبطال السحر" لتوصيف التفكير العلمي في المجتمعات الحديثة والتخلي عن التعاطف الوجداني الذي يميز المجتمع التقليدي.

ثانياً: مفهوم نظرية النخبة افتراضاتها

تُعرف "النخبة السياسية بأنها كبار موظفي الحكومة والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي، كالأسر المالكة والأرستوقراطية". كما يمكن تعريف النخبة السياسية على أنها: "مجموعة صغير من الأفراد، منظمة تنظيما عصرياً، تربط بين أعضائها علاقات: سياسية أو اقتصادية أو مهنية أو ثقافية أو أيديولوجية أو اثنية أو دينية تسيطر على صناعة القرار أو تؤثر فيه؛ وهذه الجماعة يسود بين أعضائها: التحالف، والتنافس، والصراع، إلاّ أنها تسعى دائماً إلى التوافق من أجل الحفاظ على السلطة وامتيازاتها." ينطلق أنصار نظرية النخبة من مجموعة من المنطلقات الفكرية شكّلت افتراضاتهم الأساسية، والتي تتمثل فيما يلي: 1- تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها؛ 2- انقسام المجتمع إلى فئتين؛ 3- تركز القوة في يد أقلية وعدم انتشارها بين أفراد المجتمع؛ 4- إن خلف من يملكون زمام السلطة في الدولة، توجد جماعة ثابتة تمتلك صفات معينة تميزها عن غيرها، (النخبة العسكرية مثلاً) وتُظهر هذه الجماعة نفوذاً سياسياً حاسماً؛ واعتماد هذه الجماعة كمدخل للتحليل يفيد علم السياسة في عملية التفسير المحايد والأيديولوجي.

المحور الثاني (الإطار التحليلي): دور النخب السياسية في التحديث الاجتماعي في كل من تونس والجزائر

بعد الاستقلال مباشرةً شرعت النخب الحاكمة في كل من تونس (1956) والجزائر (1962) على وضع استراتيجية للنهضة بالمجتمع في كل المجالات، حيث عملت على تشجيع التعليم ومجانيته وتعميمه في كل القطر الوطني دون تمييز بين ذكر أو أنثى، وبين غني أو فقير (ديمقراطية التعليم)؛ من جهة أخرى تم اعتماد برامج لتحرير الشباب من الفكر الكولونيالي، ومن براثن التخلف، وضرورة تخليصه من الثقافة الانهزامية وزرع ثقافة الاعتزاز بالذات.

في هذا الإطار اعتمدت النخب السياسية التونسية على تشجيع التعليم باللغة الفرنسية، واقصاء أنصار الزيتونة، واعتماد مجلة الأحوال الشخصية التي تعطي حرية أكبر للمرأة، وبهذا انفتح المجتمع التونسي على الثقافة الأوروبية والفرنسية بشكل خاص؛ إلاّ أن النخب السياسية الثورية في الجزائر اختلفت في العديد من الجوانب عن النخب التونسية، حيث بدأت تتخلص تدريجياً من التعليم باللغة الفرنسية، وانتهجت سياسة التعريب بشكل كبير، إلا في التخصصات العلمية والتقنية. كما أعطت مكانةً لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، خصوصاً مع مطلع ثمانينات القرن العشرين، وبالنسبة لقانون الأسرة بقي محافظاً على قدر من المبادئ الإسلامية التي تخص المجتمع الجزائري. بهذا نجحت النخب السياسية في كل من تونس والجزائر على بناء أجيال حداثية متعلمة منصهرة في بوتقة الدولة الوطنية؛ لكن الأمر يختلف في الجزائر عن تونس، فالجزائر بتشجيعها للتعريب والبعثات العلمية إلى المشرق العربي، عجّلت بميلاد الحركة الإسلامية التي هزت أركان الدولة والمجتمع في مطلع تسعينات القرن العشرين. لكن في تونس ونتيجة لإقصاء الزيتونيين من السياسة والمجتمع، بقيت الحركة الإسلامية محدودة تمكن النظام السياسي في بداية حكم الرئيس بن علي من إضعافها والقضاء عليها بشكل كبير.

الخاتمة: في الأخير يمكن القول أنه فعلاً تمكنت النخب السياسية في كل من تونس والجزائر بالدفع بالشعبين نحو التحديث الاجتماعي، وتم بالفعل خلق فئات اجتماعية حداثية في المدن الكبرى، كما تم إعادة إنتاج طبقات عمالية ومهنية تفكر بشكل عقلاني، خاصة مع تشجيع التصنيع والحراك الاقتصادي وكل هذا ساهم في تعزيز الانتماء إلى الدولة الوطنية؛ لكن

هذا التحديث ظهرت مؤشراته في المناطق الساحلية التونسية بشكل كبير أكثر منه في المناطق الداخلية، لذا يعتبر تحديثاً مشوهاً ظهرت سلبياته مع الحراك الشعبي في مطلع يناير 2011؛ أما في الجزائر التي بقي جزء واسع من المجتمع يخضع لتأثيرات البنى التقليدية مثل الزوايا وجمعية العلماء والنخب الفكرية ذات التوجه الإسلامي فالتحديث لم يؤدي إلى تغييرات جذرية في بنية المجتمع الجزائري، رغم الانفتاح الواسع مع مطلع الألفية الثالثة، وهذا أدى إلى خلق تعدد في النخب الفكرية، فمنها ما هو حداثي يريد احتكار السلطة لصالح أيديولوجيته، ومنها ما هو إسلامي يسعى للحكم أو المشاركة في السلطة لتحقيق قدر من التغلغل وتعزيز قيمه وأفكاره، ومنها ما هو قومي- وطني حافظ على تمسكه بالسلطة بشكل كبير، ويسعى لخلق نوع من التوازن بين مختلف التيارات والبنى الفكرية والاجتماعية.